إسلاميون: تصريحات ساركوزي عن النقاب للتغطية على المشاكل الداخلية

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

26 / 6 / 2009

نافذة مصر / مفكرة الاسلام

انتقد عمدة مسجد باريس الكبير دليل بوبكر تصريحات الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" حول الحجاب الإسلامي, مؤكدًا أن تلك التصريحات تأتي منسجمة مع العلمانية المطبقة في فرنسا.

ومن ناحية أخرى استغرب أحمد جاب الله مدير المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية عضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث تصريحات الرئيس الفرنسي, معتبرًا أنه كان من الممكن تفهمها لو أنها استندت إلى أسس قانونية لا دينية.

كما توقف جاب الله عند توقيت تصريح ساركوزي واعتبره محاولة لصرف الأنظار عن المشاكل الاجتماعية الداخلية التي تعرفها فرنسا، موضحًا أن عدد المنتقبات في فرنسا قليل ولا يرقى إلى الظاهرة.

وكان ساركوزي قال في خطاب أمام مجلسي البرلمان في فرساي قرب باريس: إن النقاب الذي يغطي المرأة من رأسها إلى أخمص قدميها ليس رمزًا دينيًا, زاعمًا أنه يشكل "علامة استعباد" للمرأة، وإن ارتداءه "غير مرحب به" في فرنسا.

60 عضوًا في البرلمان الفرنسي يطلقون حملة النقاب:

وجاءت تصريحات الرئيس الفرنسي بعد أن أبدى برلمانيون فرنسيون الخميس الماضي قلقهم البالغ من تزايد أعداد النساء المسلمات الذين يرتدين النقاب في فرنسا.

ووقّع أكثر من 60 برلمانيًا فرنسيًا على اقتراح يطالب بأن تدرس لجنة برلمانية انتشار النقاب وهو ثوب زعموا أنه بمثابة انتهاك للحريات الفردية في فرنسا.

هذا، وتدرس فرنسا، منع ارتداء المسلمات للنقاب في الأماكن العامة، بعد خمسة أعوام من الخلاف الذي أثاره قرار باريس منع التلميذات المسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس.

ويشمل هذا القرار، النقاب الذي يغطي الوجه دون منطقة العين، وأيضا «البرقع » الذي يغطي الجسم كله من الرأس وحتى القدمين.

وكانت فرنسا قد قامت فى عام 2004، وباسم النظام العلمانى، بمنع الطلاب فى المدارس الفرنسية من ارتداء أى رموز دينية، بموجب قانون رآه البعض استهدافًا للحجاب الإسلامى على الأخص.

جدير بالذكر أن الرئيس الفرنسي قد كشف عن أن العلمانية ما هي إلا قناع زائف لمحاربة الإسلام، وذلك عندما سئل عن أسباب رفضه انضمام تركيا لأوروبا؛ فأجاب قائلاً: "لأن تركيا وأوروبا وإن كانت علمانية إلا أنها ذات هوية مسيحية".

وتثير قضية ارتداء الحجاب جدلاً واسعًا ليس فقط فى المجتمع الفرنسى، بل أيضًا فى دول غربية أخرى مثل كندا وألمانيا وبلجيكا، التى منع الحجاب فى 90% من مدارسها.

برلماني شيوعي وراء مبادرة محاربة النقاب:

وقال أندريه جيران وهو برلماني شيوعي يقف وراء مبادرة للتصدي لانتشار النقاب: "هناك أناس في هذه البلاد يمشون في سجون محمولة"، على حد كذبه.

ومن بين الموقعين على المبادرة أكثر من 40 برلمانيًا من الحزب الحاكم المنتمي ليمين الوسط.

وقال جيران: "يجب أن نكون قادرين على فتح حوار صادق وصريح مع المسلمين حول مسألة مكان الإسلام في هذه الدولة آخذين في الاعتبار انزلاق بعض المسلمين إلى الأصولية"، وفقًا لزعمه.
وأضاف أن أعداد متزايدة من المسلمات في فرنسا يرتدين النقاب ليس فقط في المدن الكبيرة وإنما كذلك في المناطق الريفية.

ويرى المراقبون أن هذا التحرك من جانب البرلمانيين الفرنسيين يعتبر حلقة جديدة من حلقات مسلسل الاعتداء على الحجاب الإسلامي وارتدائه في فرنسا، وكان قانون قد أقر في عام 2004 يحظر على التلاميذ ارتداء علامات دينية واضحة في مدارس الدولة.

مسلمو فرنسا: الحجاب هو المستهدف من ضجة البرقع

من جانبها اعتبرت منظمة "ائتلاف مقاومة الإسلاموفوبيا" الفرنسية أن إثارة قضية "البرقع والنقاب بفرنسا" تغطية على المستهدف الحقيقي، وهو "حق المرأة المسلمة في ارتداء الحجاب في الأماكن العامة".
جاء ذلك في الوقت الذي حذرت فيه منظمتان تمثلان الأئمة بفرنسا من الخلط المقصود بين "البرقع والحجاب"، وقالت: "إنه إذا كانت البروكا ليست واجبًا شرعيًا فإن منع المرأة المسلمة من مثل هذا اللباس وغيره هو اعتداء على الحرية الشخصية للأفراد".

وشدد سامي دباح الناطق باسم منظمة "ائتلاف الإسلاموفوبيا" على أن "هذا الإجراء خطير جدًا ويجب الوقوف في وجهه بحزم".
وأضاف دباح: "ليس الأمر خطيرًا ومعاديًا للمسلمين فحسب، بل إنه خطير بالنظر إلى أنه يخون حيادية الدولة أمام المعتقدات والحريات العامة والخاصة". وفقًا لإسلام أن لاين.

المرأة الفرنسية المحجبة هي المستهدفة

وفي هذا السياق رأى دباح أن "المقصود الحقيقي من هذا الإجراء ليس النقاب في حد ذاته، ولكن المرأة الفرنسية المحجبة بشكل عام ومزيد من التضييق عليها ومنعها من أن تمارس حياتها بشكل طبيعي في الفضاء العام".
وأردف قائلاً: "الجهات نفسها التي صدقت على قانون منع الرموز الدينية وخاصة الحجاب في المدارس العمومية والمعروف بقانون مارس 2004 لم تكتف بهذا التضييق والمنع، ولكنها اليوم تعود إلى نفس الموضوع من بوابة جديدة وهو النقاب والبرقع، والجميع يعلم أن القضية غير مطروحة ولا لافتة للانتباه في الشارع الفرنسي".

من جهته قال الشيخ ضو مسكين الأمين العام للمجلس الفرنسي للأئمة (الذي يضم حوالي 400 إمام): إنه "حتى لو لم يكن هناك أمر شرعي بارتداء النقاب والبرقع فإن هذا لا يعني أننا نساند الذين يريدون سن قانون من أجل منعها في الشارع الفرنسي؛ لأن ذلك يتعلق بخرق لمبدأ علمانية الدولة وحرية الأفراد في اختيار لباسهم".

ومتفقًا مع دباح قال الشيخ ضو مسكين: "إنه يخشى أن يكون وراء قضية البرقع والنقاب رغبة في إثارة قضية الحجاب من جديد وبالتالي التضييق على المسلمات".
أما "المنتدى الفرنسي للأئمة"، والذي تأسس حديثًا، فقد قال رئيسه حسن شلغومي: "ربما تكون هناك رغبة ضمنية وبعيدة المدى من أجل منع الحجاب في الفضاء العام وراء الضجة المثارة حول البرقع والنقاب".

قضية مفتعلة:

وكان محمد الموساوي رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بفرنسا قد شدد على أن قضية البرقع "قضية مفتعلة"، ودعا موساوي إلى "عدم الانخراط في مثل هذه الضجة التي يراد إثارتها، والتي ربما تكون هناك نيات مبيتة للأقلية المسلمة بفرنسا"، مضيفًا: "هذه مظاهر شاذة جدًا في فرنسا، ويجب أن لا نجاري البعض في الرغبة في إثارتها؛ لأن مشاكلنا كمسلمي فرنسا أهم وأعمق، ولن يغطيها النقاب ولا البرقع".

ومن وجهة النظر السياسية الفرنسية دعا الرئيس الفرنسي إلى عدم "الرضوخ إلى المشاعر الآنية في التعبير عن قضية البرقع".

وإذا كان بعض الوزراء من أمثال "فضيلة عمارة" قد دعت إلى سن قانون من أجل منع انتشار البوركا في فرنسا فإن وزراء آخرين بدوا أكثر حذرًا، حيث قال وزير الهجرة "إريك بوسون": إن مثل هذا القانون إن صدر من أجل منع النساء من لبس البرقع والنقاب فإنه قد يزيد من حجم الاحتقان الاجتماعي داخل الأقلية المسلمة.